المدخل لدراسة القانون الرياضي

د. درصاف عرفاوي

مديرة برنامج الماجستير في القانون الرياضي

الجامعة الأمريكية بالإمارات

المقدمة:

هناك مقولة مشهورة تقول" العقل السليم في الجسم السليم"، فالجسم هو أهمّ ما يملك الإنسان والعقل هو أساس كل شيء في الإنسان، لذلك فالعمل على امتلاك عقل سليم لا يتحقّق إلا ببناء جسم سليم كذلك والذي يكون خاصة من خلال ممارسة الرياضة.

والرّياضة هي التّعليم والتّدريب والتّهذيب والّتطويع لمجموعة من القيم والآداب المعبّر عنها بالأخلاق الرّياضية، وبصفة عامة الرّياضة هي ذلك النّشاط البدني الذي يمارس في شكل ألعاب فردية أو جماعيّة في إطار احترام بعض القواعد ويرجع أصل كلمة رياضة إلى اللّغة الأنقليزيّة ، ولقد تمّ إدراجها أوّل مرّة في اللّغة الفرنسيّة سنة 1828 ضمن المعجم الأبجدي "**بول روبار**"، لكنّها كظاهرة فهي قديمة قدم الإنسانيّة فلا أحد يجهل الألعاب الأولمبيّة القديمة بأثينا.

وبصفة عامة يمكن تعريف الرياضة بأنها نشاط بدني يهدف إلى تحسين اللياقة البدنية والقدرة البدنية والصحة العامة. تعد الرياضة أيضًا وسيلة مهمة للترفيه والتسلية وتقضية الوقت بشكل مفيد وفعال،ويمكن أن تشمل الرياضة مجموعة متنوعة من الأنشطة التي يمكن أن تكون رياضات فردية أو جماعية.

ولا نغفل عن الفوائد العديدة للرياضة منها الجسديّة والنفسية والصحية للرياضة، كما أنّ ممارستها تمنح الشعور بقضاء وقت مفيد ومسلّ مما يضفي شعوراً بالراحة، وينصح بممارسة الرياضة يومياً لجميع الأشخاص لما لها من فوائد عظيمة.

حتى على المستوى الاجتماعي يعتبر ممارسة الرياضة أحد الوسائل الفعالة لتعزيز التواصل الاجتماعي والاندماج في المجتمع. فالرياضة توفر فرصة للتفاعل مع الآخرين بطريقة إيجابية وتعزز الروابط الاجتماعية بين الأفراد. كما تساهم في تشجيع التعاون والعمل الجماعي من خلال المشاركة في الفرق الرياضية والأنشطة الرياضية المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الرياضة الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وتعلم القيم الأخلاقية مثل الانضباط والاحترام والعمل الجماعي.

زيادة على ذلك تلعب الرياضة دورًا هامًا في تعزيز الأخلاق والقيم لدى الأفراد، حيث تعلم الرياضيون قيم التحدي والصبر والانضباط والعمل الجماعي أثناء ممارسة الرياضة. تعتبر الرياضة أيضًا وسيلة لتعزيز الأخلاق الرياضية مثل الانضباط والصدق والاحترام للآخرين والعدالة. يعزز ممارسو الرياضة القيم الإيجابية مثل الصدق والعدالة والتعاون، ويتعلمون كيفية تقدير النجاح بجهد وعمل مشترك. ومن خلال المشاركة في

المسابقات والفعاليات الرياضية، يكتسب الأفراد مهارات القيادة والتحمل والإدارة الناجحة للضغوط والتوتر.

عموما وما يمكن استنتاجه هو أنّ الرّياضة بالمفهوم البدائي كانت تبنى على ضرورة التأقلم والتعايش في المحيط الخطر إذ يسعى الإنسان إلى صقل قدراته البدنيّة لغاية حماية نفسه والانتصار على العدوّ، إلاّ أنّ هذا المفهوم أصبح غريبا عن الرّياضة في مفهومها المعاصر وهي التي بنيت بالأساس على "مبدأ الرّياضة من أجل الرّياضة" في إطار المنافسة الشريفة مع مراعاة الأحكام والأعراف والتقاليد التي تنظّم المجال الرّياضي .

لكن مع تطور النّشاط الرّياضي تطوّرت معه بعض المظاهر السلبية التي تتنافى مع الأصول السليمة لممارسة الرّياضة، فالصورة الاحتفاليّة التي تظهر عليها الرّياضة في أغلب الأحيان تجعل من البعض يتغافل أو بالأحرى لا يتصوّر أن يكون لها مظاهر سيّئة وفوضويّة، وعلّة ذلك راجعة لكون الهدف والغاية الأولى للرّياضة هي اللّعب والتسليّة لا غير بحيث تكون الرّياضة متنفّسا للجميع.

لكن المشهد الرّياضي غالبا ما يبيّن عكس ذلك ويُظهر الرّياضة على غير حقيقتها، إذ ترتكب أحيانا اخلالات وتجاوزات من قبل مختلف المتدخلين في هذا المجال تستوجب

التصدي لها و الحدّ منها بالاعتماد على جملة من القواعد القانونية عامة ومجردة و ملزمة خاصة بالمجال الرياضي.

وأصبح المجال الرّياضي من أكثر المجالات التي تتدخل فيها الدولة عن طريق السلطة التشريعيّة، فالرّياضة وإن كانت في ظاهرها ترفيها وتسلية إلا أنها وفي الواقع عالم من القواعد والقوانين التي تنظّم سير المنافسة الرّياضية وتضبط قواعد اللّعبة وتدعّم الاعتناء بالرّياضة تشريعيا خاصة في ظلّ التنافس الشديد الذي تشهده البيئة الرّياضية.

وما يمكن الاشارة اليه،إن علاقة الرياضة بالقانون ليست حديثة العهد؛ بل تمتد عبر تاريخ طويل فالرياضة، منذ بداياتها، شهدت تطوراً ملحوظاً في كيفية تنظيمها، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، مما دفع المجتمعات إلى وضع قوانين وأنظمة تنظم هذه الأنشطة.

وتعود علاقة الرياضة بالقانون إلى العصور القديمة، حيث كانت هناك قوانين وتنظيمات تنظم ممارسة الرياضة. في اليونان القديمة، كان لدى الألعاب الأولمبية أنظمة قانونية خاصة بها وكان هناك أيضًا عقوبات للمخالفين. ومع مرور الوقت تطورت القوانين المتعلقة بالرياضة مع نشرها في مختلف البلدان. وفي القرن العشرين، بدأت الحكومات

في وضع تشريعات خاصة بالرياضة لضمان سلامة الرياضيين ومنع الممارسات غير القانونية. ومن ثم، أصبح دور القانون أكثر أهمية في تنظيم وتطوير مجال الرياضة.

بصفة عامة، تعتبر القواعد القانونية أحد أهم العوامل في تنظيم مجال الرياضة، حيث تساهم في وضع القوانين والأنظمة والتراتيب اللازمة لتنظيم الأنشطة الرياضية. وتتضمن هذه القواعد بصفة عامة تحديد الحقوق والواجبات القانونية للأطراف المعنية بالنشاط الرياضي، بالإضافة إلى تحديد الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في حالة وقوع أي خروقات أو نزاعات. كما تساهم في تصويب السلوك في الميدان الرياضي وتحقيق النزاهة والعدالة، وهي تشكل الأساس القانوني الذي يحكم العلاقات الرياضية داخل كل الدولة.

المحور الأول: القانون الرياضي

1-تعريف القانون الرياضي:

القانون الرّياضي هو قانون حديث، والحال أنّ الرّياضة ظاهرة تكاد تكون أزليّة، قديمة قدم غريزة الحركة، فلا يمكن في الحقيقة الحديث عن قانون رياضي قبل الربع الأخير من القرن التاسع عشر، لكن القانون الرّياضي اكتسب ملامحه الحالية خلال الثلاثين سنة الأخيرة، فقد بقي

النّشاط الرّياضي زمنا طويلا بعيدا عن كل تاطير قانوني فترسّخ في الأذهان أنّه مجال لا دخل للقانون فيه وربما السبب في ذلك أنّ الرّياضة ظهرت في البداية كمجرد نشاط ترفيهي.

ويعتبر فرعًا متخصصًا من القانون يركز على القوانين والقواعد المتعلقة بالأنشطة الرياضية. ويهدف إلى تحديد الإطار القانوني الذي ينظم الممارسة الرياضية في مختلف الأنواع الرياضية. يسعى هذا المفهوم إلى فهم المبادئ والتشريعات التي تنظم مختلف الجوانب المتعلقة بالرياضة، سواء كان ذلك في الأندية الرياضية أو في البطولات والمسابقات الرياضية،ويمكن تعريف القانون الرياضي بأنه مجموعة القوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح التي تنظم أنشطة الرياضة والمشاركين فيها. يهدف هذا التعريف إلى فهم القوانين والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الرياضيين والأندية والاتحادات الرياضية، وكذلك الجوانب المتعلقة بالتسويات القانونية في حالة النزاعات الرياضية والمزيد من الجوانب القانونية المتعلقة بالرياضة.

ويمكن تعريف القانون الرياضي أيضا،هو مجموعة من المبادئ واللوائح القانونية التي تنظم الأنشطة الرياضية على جميع مستوياتها، بدءًا من الرياضات الفردية إلى الجماعية، وعلى جميع الأصعدة من المحلي إلى العالمي. هذه القوانين لا تقتصر على قوانين تحكم فقط كيفية ممارسة الرياضة، بل تشمل حقوق وواجبات الأطراف المعنية، مثل اللاعبين، المدربين، الفرق، الاتحادات الرياضية، والمشجعين،**فالقانون الرياضي هو مجموعة من القواعد القانونية التي**

تحكم ممارسة الأنشطة الرياضية وتنظيم العلاقة بين الأفراد والجهات المعنية في المجال الرياضي. يتميز القانون الرياضي بخصائص معينة تجعله يختلف عن فروع القانون الأخرى، ومن أهم هذه الخصائص "استقلالية القانون الرياضي".

2- إستقلالية القانون الرياضي:

إن فكرة وجود قانون رياضي كفرع مستقل لا تزال محلّ جدل، إذ لا يزال البعض ينفي وجود مثل هذا القانون، ويعتقد بأننا أمام مجموعة من القواعد المدنية والتجارية والجزائية والإدارية العامة التي تؤطر سير مجموعة من الأنشطة الرياضية .

وعلى العكس من ذلك يتمسك جمهور واسع بوجود قانون مستقل في مسماه ومصادره الخاصة ونزاعاته وإجراءاته وجزاءاته التي تهتمّ بكل وما يتعلق بالشأن الرياضي وهذا كلّه فيه تميّز واستقلالية للقانون الرياضي، كتلك الأحكام المنظمة للوضع القانوني للاّعب (محترف، هاوٍ)، أو القواعد المتعلّقة بانتقال اللاعبين، وما يتصل بها من قواعد تخصّ وكلاء الرياضة ووكلاء المباريات وآليات الانتقال وطبيعة العقود المبرمة بهذا الخصوص.

وذات القول يصح بشأن النظام التأديبي للاّعبين والمدربين والطاقم المعاون، وكل ما يتعلق بقواعد السلوك أو الأخلاقيات التي توسعت في نطاقها ومفهومها، مع وجود قضاء رياضي (دولي) خاص بالمنازعات الرياضية.. وهذه تشكل في مجموعها القانون الرياضي.

وفي توجه آخر وفي إطار الإقرار بوجود قانون مستقل يعرف بالقانون الرياضي من عدمه هناك من يؤكد أنه الأجدر الحديث عن تشريع رياضي يتمثل أساسه في مجموعة النصوص القانونية الخاصة بالمجال الرياضي والمختص بإصدارها السلطة التشريعية والتنفيذية في البلاد كل منها في مجال اختصاصاتها من أجل تنظيم المجال الرياضي و إعطاء بعد قانوني له.

في حقيقة الأمر ليس هناك من شيء يمنع من الحديث عن قانون رياضي، فقد اتخذت الرياضة اليوم موقعا مهما داخل المجتمعات بحيث لا يمكن أن تظل محصورة في إطار "اللاقانون" أو في إطار بعض القوانين المتفرقة والمفتقدة للتبويب ممّا جعل من الضرورة تستدعي الإقرار بوجود قانون خاص بالمجال الرياضي مستقل عن سائر فروع القانون الأخرى دون أن يعني ذلك القطيعة معها.

ميزة هذا القانون هو أنّه قانون يصعب تصنيفه فهو قانون مختلط فالنشاط الرياضي يخضع إلى مرفق عام و تسيّره هياكل رياضية خاصة لذلك فهو يجمع في طياته بين قواعد القانون العام و القانون الخاص، فممارسة الرياضة تخضع لسلطة و إشراف الإدارة العمومية و النشاط الرياضي

يهم المصلحة العامة تتدخل الدولة في تأطيره عن طريق الهياكل التابعة لها الأمر الذي يجعل الرياضة خاضعة لقواعد القانون العام هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى نجد أن الرياضة في علاقة وطيدة مع قواعد القانون الخاص إذ أن النشاط الرياضي يرتكز بالأساس على اللاعب الذي يرتبط مع فريق أو أخر بموجب علاقة تعاقدية تخضع في أغلب قواعدها إلى أحكام القانون المدني و تحديدا قواعد الالتزامات والعقود،هذه العلاقة التعاقدية تخضع في موقع آخر إلى أحكام قانون الشغل باعتبار أن الاّعب يصنف داخل ناديه على أساس أنّه أجير يتقاضى مقابلا ماليّا على أدائه و هذا ما يبيّن أنّ النشاط الرياضي هو مصدر للربح و لا تنحصر علاقة المجال الرياضي في القانون الخاص بهذين القانونين فقط بل تتجاوزها إلى القانون الجزائي الذي يهتم بتأطير كل مظاهر الجريمة الناتجة عن ممارسة الأنشطة الرياضية أو بسببها.

لقد اقتصرنا في إطار بيان علاقة النشاط الرياضي بفرعي القانون العام والخاص على بعض المواد التي هي أكثر تداولا فيه، لكن هذا لا يعني أنّه لا توجد علاقة بين النشاط الرياضي و بقية المواد القانونيّة الأخرى.

لكن علاوة على ذلك فإن هذه العلاقة لا تنفي أن المجال الرياضي يحظى بقانون متفرد ومستقل يحمل في ثناياه العديد من الخصائص التي تساهم في ظهور ملامحه وأكثر من ذلك الإقرار بوجوده.

تُعد استقلالية القانون الرياضي قضية ذات أهمية كبيرة في الوقت الحاضر. ذلك أن عالم الرياضة يواجه تحديات قانونية تتعلق بالمنظمات الدولية والمحلية، الحقوق الفردية للرياضيين، وحقوق الأندية، إلى جانب قضايا مكافحة المنشطات، وتنظيم التعاقدات، والحلول القانونية للمنازعات الرياضية. لذا فإن استقلالية هذا المجال القانوني تعتبر عاملاً رئيسياً في ضمان سير الأنشطة الرياضية بشكل منظم وعادل.

وبصفة عامة إن استقلالية القانون الرياضي تعني أن هذا الفرع من القانون لا يتقيد كليًا بالقوانين الوطنية أو الدولية المعمول بها في المجالات الأخرى. وهو يتمتع بخصوصية قانونية تجعل له قواعده الخاصة وآلياته المستقلة في التنظيم والتحكيم وحل النزاعات. استقلالية القانون الرياضي ليست تعني الخروج عن القانون العام، ولكنها تعني أن هناك نوعًا من الفصل بين التشريعات الرياضية وتلك التي تسري على المجالات،وهناك عدة عوامل تعزز استقلالية القانون الرياضي:

- **الهيئات الرياضية الدولية والمحلية:** تعتبر الهيئات الرياضية مثل اللجنة الأولمبية الدولية والاتحادات الرياضية الدولية والمحلية من أكبر الداعمين لاستقلالية القانون الرياضي. فهذه الهيئات تعمل على تنظيم قوانين الألعاب الرياضية والالتزام بمبادئ الحياد والاستقلالية في اتخاذ القرارات الرياضية.
- **التحكيم الرياضي:** من أوجه الاستقلالية في هذا المجال هو الاعتماد على نظام التحكيم الرياضي، الذي يختلف عن القضاء التقليدي. محاكم التحكيم الرياضي مثل محكمة التحكيم الرياضي الدولية (CAS) تتخذ قراراتها وفقًا للقوانين الرياضية المستقلة عن النظام القضائي العادي.
- **العقوبات والانضباط الرياضي:** تتبع الاتحادات الرياضية لآليات تحكمها خاصة بها لفرض العقوبات على الرياضيين والأندية المخالفة للأنظمة الرياضية. هذه الآليات تكون مستقلة عن القضاء الوطني، بحيث لا تتدخل السلطة القضائية في القضايا الرياضية إلا في حالات معينة.

- **تطوير القوانين الرياضية:** تطور القوانين الرياضية يتطلب التفاعل بين الهيئات الدولية والمحلية وأصحاب المصلحة في المجال الرياضي. وبناءً على ذلك، يتم إصدار تشريعات جديدة تتماشى مع احتياجات الرياضة في عالم متغير.

3-خصائص القانون الرياضي:

1 .**الطابع الخاص:** يختص القانون الرياضي بتنظيم العلاقات داخل الأندية الرياضية، الاتحادات، واللجان الأولمبية، ويأخذ في الاعتبار خصوصية الرياضة ومتطلباته،والطابع الخاص للقانون الرياضي يظهر من خلال طبيعة القواعد التي تنظم هذا المجال وهياكله وأطرافه.

2 .**الديناميكية والتطور:** يتميز القانون الرياضي بالتغير المستمر هذه الخاصية نتيجة لمواكبة التطورات الحديثة في الرياضة، سواء كانت تقنيات جديدة أو أساليب حديثة للمنافسة.هذه الخاصية تعكس الطبيعة المتغيرة والمرنة لهذا النوع من القانون، وهو يتطور باستمرار لمواكبة التغيرات الحاصلة في عالم الرياضة، بما في ذلك الابتكارات التكنولوجية، التحولات الاجتماعية، التطورات الاقتصادية، والتحديات القانونية الجديدة التي قد تظهر. هذه الديناميكية تجعل من القانون الرياضي نظامًا حيًا يتكيف مع البيئة الرياضية المتطورة، ويساهم في تنظيمها وحمايتها بشكل فعال.

3 **الصبغة الدولية:** شير إلى الطابع العالمي الذي يتمتع به القانون الرياضي في الوقت الحالي. هذه الصبغة الدولية تتجسد في العديد من الجوانب، وهي تعكس تفاعل الرياضة على مستوى عالمي وضرورة تنظيمها على نطاق واسع يتجاوز الحدود الوطنية. يمكن تلخيص هذه الصبغة في عدة عناصر رئيسية:

- المؤسسات الرياضية الدولية(الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA).اللجنة الأولمبية الدولية (IOC).الاتحاد الدولي لألعاب القوى (IAAF).
- اتفاقيات ومواثيق دولية(اتفاقية مكافحة التلاعب بالمباريات الرياضية، اتفاقية مكافحة المنشطات، اتفاقيات حقوق الإنسان في الرياضة).
- التسوية والتحكيم الدولي: محكمة التحكيم الدولية.
- التنظيمات العالمية للرياضة (اللجنة الاولمبية،الاتحادات الرياضية الدولية،وكالة مكافحة المنشطات العالمية).
- الاحترافية والاقتصاد الرياضي العالمي: أصبح هناك جانب اقتصادي كبير في الرياضة، حيث يتم تداول الحقوق الإعلامية، والرعاية، والتسويق الرياضي على مستوى عالمي. هذه الظاهرة تستدعي تنظيمًا قانونيًا دوليًا لضمان العدالة والشفافية في التعاملات المالية.

هذه الخصائص تساعد في تنظيم القطاع الرياضي وضمان العدالة والنزاهة في المنافسات الرياضية وحماية حقوق المشاركين والمستثمرين في المجال الرياضي،غير أنه قد يطرح سؤال حول مدىامكانية انطباق خصائص القاعدة القانونية العامة على القاعدة الرياضية؟

القاعدة القانونية هي قاعدة عامة، أي أنها تُطبق على جميع الأفراد في المجتمع دون تمييز أو تخصيص. فالقوانين لا تقتصر على فرد معين أو مجموعة معينة، بل تشمل كل من ينطبق عليه نطاق تطبيقها.على سبيل المثال، القوانين التي تحظر السرقة أو القتل تنطبق على جميع الأشخاص الذين يعتنقون نظام القوانين ذاته.

القاعدة القانونية تتسم بالتجريد، مما يعني أنها لا ترتبط بحالة أو حادثة معينة، بل هي عامة وغير محددة بتفاصيل معينة. أي أن القاعدة القانونية تضع تصرفات معينة تحت طائلة العقاب أو التقدير، ولكنها لا تحدد هوية الأشخاص المعنيين أو الحالات المحددة إلا عبر معايير عامة.على سبيل المثال، القاعدة التي تجرم القتل لا تحدد القاتل أو المجني عليه، بل تنطبق على أي شخص يرتكب هذه الجريمة.

القاعدة القانونية هي قاعدة ملزمة، بمعنى أن الأفراد يجب أن يلتزموا بها. المخالفون للقاعدة القانونية يعرضون أنفسهم لعقوبات أو تدابير تأديبية. وبالتالي، تترتب على مخالفة القانون نتائج قانونية، سواء كانت عقوبات جزائية أو تعويضات مالية.على سبيل المثال، قوانين الضرائب

تفرض على الأفراد دفع الضرائب وفقًا للنسب المحددة قانونًا، وعدم الامتثال لهذه القوانين قد يؤدي إلى فرض غرامات.

ما مدى انطباق هذه الخصائص على القاعدة القانونية الرياضية؟

المحور الثاني: مصادر القانون الرياضي

يعتبر القانون الرياضي مجالا مهما في عالم الرياضة والقانون على حد سواء. وتأتي أهمية مصادر القانون الرياضي من دورها الرئيسي في تنظيم السلوك والأنشطة ذات الصلة بالرياضة، وحماية حقوق الرياضيين، وتحديد الواجبات والمسؤوليات المترتبة. وتعتبر هذه المصادر أيضا مهمة في فهم الإطار القانوني الذي يحكم الاتحادات والأندية الرياضية والمنظمات ذات الصلة بالرياضة.

ترتبط أهمية مصادر القانون الرياضي بتوجيه المشاركين في الرياضة بما يمكنهم فعله وما يجب تجنبه، كما أنها تعزز الشفافية والعدالة في المجال الرياضي. وتساهم هذه المصادر أيضا في توفير إطار قوانيني متكامل يحكم العلاقات بين اللاعبين والمدربين والأندية والاتحادات الرياضية بمختلف تفاصيلها وظروفها المختلفة.

في إطار التعرض لمصادر القانون الرياضي سوف يتم التعرض إلى 3 مصاد اساسية للقانون الرياضي وهي:

1-المصادر عبر دولية/العابرة للحدود: "Supra-international"

يقصد بالمصادر "Supra-international" الى كل القواعد التي يتجاوز العمل بها مستوى الدول أو الحدود الوطنية. بعبارة أخرى، هي الأنظمة أو المؤسسات أو الأطر القانونية التي تتجاوز السيادة الوطنية وتعمل على مستوى أعلى، ويرتبط مفهوم المصادر عبر دولية غالبًا عادةً بالمنظمات أو القوانين التي لها سلطة أو تأثير على العديد من الدول أو التي تهدف إلى معالجة قضايا لا يمكن التعامل معها بشكل فعال من قبل الحكومات الوطنية بمفردها.

ولقد مر القانون الرياضي بتطورات ضخمة منذ العصور القديمة، عندما كانت الرياضة تمارس بشكل غير منظم مبنية على مجموعة من الاعراف الرياضية التي ظهرت مع الالعاب الاولمبية القديمة، وصولاً إلى العصر الحديث حيث تطورت هذه الاعراف وتقننت وأصبحت نظام قانوني متكامل يشمل قوانين ومؤسسات عالمية تهدف إلى تنظيم الرياضات بشتى أنواعها. هذا التطور كان ضروريًا لمواكبة النمو والتطور الهائل للرياضة والتعقيدات التي ترافقها.

الـ"لاكس سبورتيفا" لا يقتصر فقط على القوانين الوطنية الخاصة بتنظيم الرياضة، بل يشمل أيضاً القوانين التي تتبناها الهيئات والمنظمات الدولية مثل اللجنة الأولمبية الدولية، الاتحاد

الدولي لكرة القدم، أو الاتحاد الدولي لألعاب القوى أو القوانين التي تضعها الوكالة الدولية لمكافحة المنشطات، وهذه الهيئات تضع قواعد قانونية تُنفذ وتفرض في المنافسات الرياضية على مستوى عالمي.

وبصفة عامة، الليكس سبورتيفا تشير إلى النظام القانوني العابِر للحدود الذي يضعه القطاع الرياضي. يتخذ هذا النظام شكل عدة هيئات قانونية، أبرزها الاتحادات الرياضية الدولية، ويعمل النظام القانوني العابِر للحدود، الذي تمثله اللجنة الأولمبية الدولية (CIO)، على دمج هذه الأنظمة تحت مظلة الحركة الأولمبية، مدعومًا من محكمة التحكيم الرياضية (CAS) و الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA). تحظى الليكس سبورتيفا بقدر كبير من الاستقلالية عن الأنظمة القانونية الوطنية، وذلك بفضل طابعها العابِر للحدود، مما يجعلها خاضعة بشكل جزئي فقط للأنظمة القانونية للدول. إضافة إلى ذلك، يعزز التحكيم الرياضي من استقلالية هذا النظام. ورغم ذلك، تمكن النظام القانوني الأوروبي من فرض بعض القيود على القواعد التي لها طابع اقتصادي، بينما يبقى القانون الدولي، رغم محدودية قدرته على تنظيم الرياضة، أداة لإدخال تنظيمات جديدة بين الدول والمنظمات الرياضية العابِرة للحدود.

2-المصادر الدولية للقانون الرياضي

تُعد المصادر الدولية أحد أهم المصادر المعتمدة لتطوير القانون الرياضي، حيث تشمل الاتفاقيات والمعاهدات التي تم تبنيها على المستوى الدولي من قبل الهيئات الرياضية والجهات المعنية. بموجب هذه الاتفاقيات يتم وضع معايير وقوانين تنظم النشاطات الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي، مما يساهم في توحيد القوانين والإجراءات المتعلقة بالرياضة عبر الحدود. وبالتالي، يتم تعزيز التعاون والتبادل الرياضي بين الدول والأطراف المشاركة.بصفة عامة نميز في المصادر الدولية بين المصادر العامة والمصادر الخاصة.

- **المصادر الدولية العامة للقانون الرياضي**

على المستوى الدولي توجد عدة مصادر هي مصادر عامة لا يقتصر تطبيقها على المجال الرياضي فحسب من أهمها **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة** (الاتفاقية الأممية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية) تم توقيعها في عام 2000 في باليرمو (إيطاليا) وأصبحت سارية في 2003، تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الدول لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وهي تشمل عدة جوانب مثل مكافحة الاتجار بالبشر، والفساد، والمخدرات، والجريمة الاقتصادية.

ماهي علاقة هذه الاتفاقية بالقانون الرياضي؟ تظهر علاقة هذه الاتفاقية بالمجال الرياضي من خلال هذه النقاط:

- **التلاعب في المباريات:**(Match-Fixing) يمكن أن تشارك العصابات الإجرامية في التلاعب بنتائج المباريات من خلال الرشوة أو التأثير على اللاعبين أو الحكام لتحقيق ربح من المراهنات غير القانونية. هذا التلاعب يشوّه نزاهة الرياضة.
- **المراهنات غير القانونية:** تعد المراهنات غير القانونية أحد أنواع الجريمة المنظمة التي تتدخل في نتائج المباريات. قد تقوم شبكات المراهنات غير القانونية بالتأثير على المباريات لجني الأرباح على حساب القيم الرياضية.
- **الاتجار باللاعبين:** في بعض الأحيان، يتم الاتجار باللاعبين الشباب أو حتى المتقدمين في العمر من خلال شبكات الجريمة المنظمة، حيث يتم دفعهم للانتقال بين الأندية بطريقة غير قانونية أو عبر عقود مزورة.
- **الفساد الإداري:** تمثل العصابات الإجرامية تهديدًا للأنظمة الرياضية عندما يتدخلون في قرارات الاتحادات الرياضية أو المؤسسات الخاصة بالرياضة عبر الفساد أو الرشوة.

تهدف هذه الاتفاقية إلى: تحقيق التعاون بين الدول والمنظمات الرياضية حيث تدعو هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، بما في ذلك الجرائم التي تؤثر

على الرياضة. على سبيل المثال، التعاون بين الحكومات، الاتحادات الرياضية، ووكالات إنفاذ القانون للتصدي للمراهنات غير القانونية أو التلاعب بالنتائج.

مكافحة الفساد الرياضي: أحد الأهداف الرئيسية لهذه الاتفاقية هو الحد من الفساد الذي يمكن أن يحدث في مجال الرياضة نتيجة للتدخلات الإجرامية. يشمل ذلك تقديم الدعم للمؤسسات الرياضية للحد من الفساد الإداري، مثل التلاعب في عقود اللاعبين أو التلاعب في تصفيات البطولات.

الوقاية من الجريمة في الرياضة: بموجب الاتفاقية، يمكن للدول اتخاذ تدابير وقائية للتعامل مع الظواهر الإجرامية في الرياضة، مثل إنشاء وحدات مكافحة الجريمة الرياضية، وتعزيز الرقابة على المراهنات، وإدخال قوانين صارمة ضد التلاعب بالمباريات.

نجد القانون الأساسي للاتحاد الأوروبي والذي يشمل المعاهدات التي أنشأت الاتحاد الأوروبي والتي تحدد المبادئ الأساسية لعمل الاتحاد، مثل معاهدة روما (1957)، التي أسست للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، ومعاهدة ماستريخت (1992)، التي أنشأت الاتحاد الأوروبي بصورته الحالية.هذه المعاهدات تعتبر بمثابة الدستور الذي يحدد صلاحيات المؤسسات الأوروبية وكيفية عملها.

وقد طبقت محكمة العدل الأوروبية (CJEU) هذ القانون في عدة مناسبات حيث تلعب هذه المحكمة دورًا مهمًا في النزاعات الرياضية من خلال تفسير وتطبيق القانون الأوروبي، خصوصًا في القضايا التي تتعلق بـ حرية التنقل، ممارسات المنافسة، و حقوق الأفراد ضمن الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن محكمة العدل الأوروبية ليست محكمة متخصصة في النزاعات الرياضية، إلا أن تأثيرها في المجال الرياضي كان كبيرًا، خصوصًا فيما يتعلق بالمبادئ الأساسية للقانون الأوروبي التي يمكن أن تؤثر على تنظيم الرياضة في الاتحاد الأوروبي.

مثال1: **قضية بوسمان (1995):** تعتبر قضية بوسمان واحدة من أبرز القضايا التي تدخلت فيها محكمة العدل الأوروبية بشكل كبير وأثرت بشكل جذري على تنظيم الانتقالات الرياضية في أوروبا.

مثال2: **قضية لاسانا دياراً**2015–2024: هي إحدى القضايا الرياضية الشهيرة التي تتعلق بنزاع قانوني في عالم كرة القدم بين لاعب كرة القدم الفرنسي لاسانا ديارا، وأحد الأندية التي كان قد وقع معها عقدًا، وذلك على خلفية فسخ العقد بشكل غير قانوني. تدخلت محكمة العدل الأوروبية في سياق الانتقالات الرياضية والقوانين المتعلقة بها، خصوصًا فيما يتعلق بالنقل الحر للاعبين داخل الاتحاد الأوروبي في ظل حرية التنقل التي تكفلها القوانين الأوروبية.

اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(2006)

هذه الاتفاقية تدعو إلى ضمان حق الأشخاص ذوي الإعاقة في المشاركة الكاملة والمتساوية في الحياة الاجتماعية، بما في ذلك الرياضة. كما تشدد على ضرورة إتاحة الفرص لهم في الأنشطة الرياضية الثقافية والترفيهية.أهمية هذه الاتفاقية هي أنها تشكل هذه الاتفاقية إطارًا دوليًا يضمن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ممارسة الرياضة دون تمييز، وتعزز جهود دمجهم في المجتمع الرياضي.

- **المصادر الدولية الخاصة للقانون الرياضي**

الميثاق الأولمبي: هو مجموعة من المبادئ واللوائح التي تحكم الحركة الأولمبية وتنظم الألعاب الأولمبية الدولية. تم وضع الميثاق الأولمبي من قبل اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) وهو يشمل القيم الأساسية، المبادئ التنظيمية، والإرشادات التي ينبغي أن تلتزم بها الألعاب الأولمبية واللجان الأولمبية الوطنية.

يحتوي الميثاق الأولمبي على:

المبادئ الأساسية، الألعاب الأولمبية، الحيادية السياسية، الاحترام والمساواة، مكافحة المنشطات، اللجنة الأولمبية الدولية،ويتمثل الهدف الاساسي للميثاق الاولمبي في، هو جعل الرياضة أداة

للسلام والتنمية، ويعتبر الميثاق الأولمبي مرجعاً أساسياً في التوجيهات المتعلقة بتنظيم الألعاب الأولمبية والأنشطة الرياضية على مستوى عالمي.

المدونة العالمية لمكافحة المنشطات هي مجموعة من القوانين والسياسات التي وضعتها الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات (WADA) بهدف مكافحة استخدام المنشطات في الرياضة. تم تأسيس WADA في عام 1999 بمبادرة من اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) بهدف الحفاظ على نزاهة الرياضة وحماية صحة الرياضيين.

المدونة العالمية لمكافحة المنشطات هي المرجعية الرئيسية في مكافحة المنشطات على مستوى العالم، وتشمل مجموعة من القواعد واللوائح التي يجب أن يلتزم بها الرياضيون، اللجان المنظمة والهدف من المدونة:

الحفاظ على نزاهة الرياضة: من خلال منع استخدام المواد التي يمكن أن تعطي الرياضيين ميزة غير عادلة.

حماية صحة الرياضيين: بعض المنشطات قد تشكل خطراً على الصحة العامة للرياضيين، ولذلك تحظرها المدونة.

التنافس العادل: من خلال ضمان أن جميع الرياضيين يتنافسون على أساس القدرات الطبيعية.

المدونة العالمية لمكافحة المنشطات تخضع لتحديثات دورية، حيث تقوم WADA بمراجعة قائمة المواد المحظورة والممارسات ذات الصلة بناءً على الأبحاث الجديدة والتطورات العلمية في مجال المنشطات.لبطولات الرياضية، والهيئات الوطنية والدولية.

الأنظمة الأساسية للاتحادات الرياضية

الاتحادات الرياضية الدولية هي منظمات تدير وتنسق الرياضات على المستوى الدولي. تُعد هذه الاتحادات مسؤولة عن تنظيم المسابقات العالمية، وضع القواعد والمعايير، تطوير الرياضة في جميع أنحاء العالم، ومراقبة تنفيذ اللوائح الخاصة بالمنشطات، والعديد من الأنشطة الأخرى. يتمثل دورها في ضمان التوحيد والتنظيم الصحيح للرياضات عبر الدول المختلفة.سوف نقتصر على اتحادين اتحاد للالعاب الجماعية واتحاد للالعاب الجماعية.

الاتحاد الدولية لكرة القدم: FIFA هو الهيئة المسؤولة عن تنظيم وتطوير لعبة كرة القدم على مستوى العالم. تأسس في 21 مايو 1904 في باريس، فرنسا، ويعد أكبر وأهم منظمة رياضية دولية في مجال كرة القدم. يشرف FIFA على جميع المسابقات الدولية لكرة القدم، بما في ذلك كأس العالم، التي تعد واحدة من أكبر الأحداث الرياضية في العالم.

النظام الأساسي للاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) هو الوثيقة القانونية التي تحدد القواعد والإجراءات التي يحكم بهاFIFA ، والتي تشمل التنظيم الإداري، الحقوق والواجبات، والأهداف

الرئيسية التي يسعى الاتحاد لتحقيقها. يحدد النظام الأساسي هيكل الاتحاد الدولي، وكيفية اتخاذ القرارات، وصلاحيات الأعضاء، بالإضافة إلى الترتيبات الخاصة بكيفية إدارة المسابقات وتنظيم الأنشطة.ويتم تحديث النظام الأساسي بشكل دوري لضمان أنه يعكس التطورات القانونية والإدارية في مجال كرة القدم. ويهدف الى:

النظام الأساسي يحدد بوضوح الأهداف التي يسعى الاتحاد الدولي لكرة القدم لتحقيقها، والتي تتلخص في:

تنظيم كرة القدم: العمل على تنظيم كرة القدم على مستوى العالم.

حماية وتطوير اللعبة: العمل على تعزيز شعبية اللعبة وضمان تطورها في جميع أنحاء العالم.

العدالة والمساواة: تعزيز العدالة والمساواة بين جميع الدول والمنظمات الأعضاء في.FIFA

تشجيع المنافسة العادلة: ضمان أن تُلعب المباريات بشكل نزيه وعادل.

دعم البرامج الاجتماعية والإنسانية: استخدام كرة القدم كأداة لتنمية المجتمعات وتعزيز القيم الاجتماعية.

النظام الاساسي للإتحاد الدولي لالعاب القوى: (IAAF)هو الهيئة العالمية المسؤولة عن تنظيم وتطوير رياضات ألعاب القوى، مثل الجري، القفز، الرمي، والسباقات المتعددة. تأسس الاتحاد

في عام 1912 تحت اسم الاتحاد الدولي لألعاب القوى للهواة(IAAF) ، ومنذ ذلك الحين أصبح المنظم الرئيسي لأبرز المسابقات العالمية في ألعاب القوى، بما في ذلك بطولة العالم لألعاب القوى ودورات الألعاب الأولمبية.

في عام 2019، تم تغيير اسم الاتحاد ليصبح "الاتحاد العالمي لألعاب القوى" (World Athletics) بهدف تحديث الصورة وتعزيز التواصل مع الأجيال الجديدة، بالإضافة إلى توسيع نطاق الرياضة عالميًا.

والنظام الاساسي للاتحاد الدولي لالعاب القوى هو الوثيقة القانونية التي تحدد الإطار التنظيمي للاتحاد الدولي وتنظم آليات العمل داخل الاتحاد. النظام الأساسي يتناول جميع الجوانب القانونية والإدارية للاتحاد، من هيكلته التنظيمية، إلى شروط عضويته، وأهدافه، وطريقة اتخاذ القرارات، وتنظيم البطولات العالمية، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع قضايا مثل مكافحة المنشطات، والرقابة على الأداء الرياضي، وحل النزاعات.

والنظام الأساسي يحدد بوضوح الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها، وتشمل:

تعزيز رياضة ألعاب القوى وتطويرها على مستوى عالمي.

تنظيم البطولات الدولية، بما في ذلك بطولة العالم لألعاب القوى، التي تعد من أهم الفعاليات الرياضية في العالم.

وضع القوانين واللوائح التي تحكم مسابقات ألعاب القوى، وتنظيم الرياضات المختلفة (الركض، القفز، الرمي، السباقات المتعددة، إلخ).

تعزيز المشاركة العادلة والنزيهة في المسابقات، والحفاظ على نزاهة الرياضة من خلال مكافحة المنشطات والتلاعب.

دعم البرامج التعليمية والتدريبية للمدربين والحكام والممارسين في أنحاء العالم.

الإتفاقيات الدولية الخاصة بالمجال الرياضي:

اتفاقية الحماية من العنف في الرياضة

هي اتفاقية دولية تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف في المجال الرياضي، سواء كان ذلك من قبل اللاعبين، الجماهير، المدربين، أو أي جهة أخرى مشاركة في الأنشطة الرياضية. تهدف هذه الاتفاقية إلى ضمان أن تكون البيئة الرياضية آمنة وصحية لجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الرياضيين، والمدربين، والمشجعين، والهيئات المنظمة.

اتفاقية مكافحة العنصرية والتمييز في الرياضة

هي جزء من الجهود الدولية الرامية إلى القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز في مختلف جوانب النشاط الرياضي، سواء كان ذلك داخل الملاعب أو خارجها، سواء بين اللاعبين،

المدربين، الحكام، أو الجماهير. العنصرية والتمييز في الرياضة يمكن أن يأخذان عدة أشكال، مثل التمييز على أساس اللون، العرق، الدين، الجنسية، أو الجنس.

اتفاقية حماية حقوق الرياضيين المحترفين

هي مجموعة من الاتفاقيات والمبادرات التي تهدف إلى حماية حقوق الرياضيين المحترفين في مختلف المجالات، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بعقود العمل، الأجور، الرعاية الصحية، التأمين، الأمن الوظيفي، التوازن بين الحياة الشخصية والمهنية، والحق في المساواة وعدم التمييز.

الرياضيون المحترفون في مختلف الرياضات يعانون من تحديات فريدة تتعلق بوضعهم المهني والاجتماعي، لذا فإن هذه الاتفاقيات تسعى إلى ضمان حماية حقوقهم وتحقيق ظروف عمل عادلة. سنتناول في هذا السياق بعض الجوانب الرئيسية لتلك الحقوق والمبادرات الدولية المتبناة في هذا الصدد.

اتفاقية التعاون بين اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) واللجان الأولمبية الوطنية

اتفاقية التعاون بين اللجنة الأولمبية الدولية (IOC) واللجان الأولمبية الوطنية هي إطار عمل ينظم العلاقة بين اللجنة الأولمبية الدولية، التي تشرف على الحركة الأولمبية العالمية، وبين اللجان الأولمبية الوطنية (NOCs) في كل دولة أو إقليم. هذه الاتفاقية تُعد أساسية لتنسيق

وتطوير الرياضة الأولمبية في مختلف أنحاء العالم، وهي تشمل مجموعة من المسؤوليات والحقوق التي تنظم العلاقة بين الطرفين.

اتفاقية حقوق البث الرياضي الدولي

هي مجموعة من الاتفاقيات والعقود التي تحدد كيفية بيع وشراء حقوق بث الفعاليات الرياضية بين الأطراف المعنية، مثل المنظمات الرياضية، والشركات المالكة لحقوق البث، ومحطات التلفزيون أو منصات البث الرقمي. الهدف الرئيسي من هذه الاتفاقيات هو تنظيم توزيع وتغطية الأحداث الرياضية على المستوى الدولي.

اتفاقية مكافحة التلاعب بالمباريات الرياضية

اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة التلاعب بالمباريات: في عام 2014، تم توقيع اتفاقية مجلس أوروبا لمكافحة التلاعب في المباريات الرياضية، والتي تهدف إلى وضع إطار قانوني للتعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة التلاعب بالمباريات والرهانات غير القانونية.الاتفاقية تتضمن تدابير لمحاكمة الأفراد المتورطين في التلاعب، كما تدعو إلى إنشاء مؤسسات مستقلة لرصد المباريات المشبوهة.

3-المصادر الوطنية للقانون الرياضي

المصادر التشريعية: هي الأدوات أو القواعد القانونية التي يستند إليها المشرع (أو الهيئة التشريعية) لصياغة القوانين وتنظيم العلاقات في المجتمع وفي المجال الرياضي تتعدد المصادر التشريعية التي وردت في تنظيم هذا المجال ومنها المصادر العامة والمصادر الخاصة.

- **المصادر التشريعية للقانون الرياضي العامة: الدستور:** هو المصدر الأعلى والأهم للتشريع في أي دولة. يتضمن المبادئ الأساسية التي تحكم النظام السياسي والحقوق الأساسية للمواطنين، وتعتبر القوانين التي تخالفه غير دستورية.علاقة الدستور بالرياضة **دسترة الحق في الرياضة.**
- **القانون الجنائي:** القواعد الخاصة بجرائم العنف والمخدرات التزوير القتل غير العمد الرشوة...
- **القانون المدني القانون التجاري،القانون الاداري،القانون الطبي...**

✓ **حتى ولو القانون الرياضي مستقل فاستقلاليته لا تعني قطيعته مع فروع القانون الاخرى.**

- **المصادر التشريعية للقانون الرياضي الخاصة:** هي هو النصوص التشريعية التي يتم إصدارها من قبل البرلمان أو المجلس التشريعي، وتشمل قوانين أساسية أو قوانين متخصصة في مجالات معينة ومنها المجال الرياضي.

تونس: القانون عدد 104 لسنة 1994المؤرخ في 03 أوت 1994 المتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرّياضية.

القانون عدد 54 لسنة 2007 المؤرخ في 08 أوت 2007 المتعلق بمكافحة المنشطات.

الامارات: القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2008 بشأن تنظيم الحركة الرياضية في دولة الإمارات

القانون الاتحادي رقم 16 لعام 2016 المتعلق بتأسيس مركز الإمارات للتحكيم الرياضي .

مصر: قانون الرياضة المصري رقم 71 لسنة 2017 بإصدار قانون الرياضة المعدل صادر في 17 يناير عام 2023.

المصادر الترتيبية: النصوص الترتيبية هي جملة الاوامر والقرارات واللوائح تنظيمية تصدرها السلطة التنفيذية (الحكومة، الوزارات، أو الهيئات المعنية) بهدف توضيح أو تطبيق أو تفصيل النصوص التشريعية (القوانين) التي أقرها البرلمان أو السلطة التشريعية.أو تصدر لتنظيم والاشراف على قطاع معين بذاته في الدولة ومنها المجال الرياضي هي عبارة عن لوائح، تعليمات، أو قرارات تنفيذية.

قرارت عن وزارات الرياضية: إنشاء ملاعب أو منتجعات رياضية

قرارات عن وزرات الصحة...مواد وسائل محظورة–

الأنظمة الاساسية للاتحادات الرياضية الوطنية

الأنظمة الداخلية لوكلات مكافحة المنشطات

قرارت المجالس الرياضية.

أنظمة اللجان الاولمبية.

توجد مصادر فقه قضائية والتي عادة ما يقع الاعتماد عليها نظرا لاهميتها في المجال الرياضي كقرار بوسمان وهي تشكل قرارات مبدئية رياضية.